إغلاق وكالة إعلامية يجدد الرفض لقانون الجرائم الإلكتروني الفلسطينى

مدير الوكالة يرفض مزاعم عدم حصوله على الترخيص



يرى صحافيون وناشــطون أن إغلاق السلطة الفلسطينية مكتب وكالة "جي ميديا" الإعلامية في رام الله، وملاحقة مديرها المعروف بانتقاداته للسلطة ونشاطه على مواقع التواصل الاجتماعي، هو دليل على صحة الانتقادات الموجهة لقانون الجرائم الإلكترونية، واستتخدامه لاستهداف الصحافيين ووسائل الإعلام وملاحقة المعارضين.

> 🗩 رام الله – أغلقت الأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية وكالة "جي ميديا" الإعلامية في رام الله، التي تقدم خدمات إعلامية لعدة وسائل إعلام بذريعة عدم الحصول على الترخيص، بموجب قانون الجرائـم الإلكترونية، الذي ما يزال يلقى تنديدا من قبل صحافيين وناشطين بسبب بنوده الفضفاضة التي تسمح باستخدامه لتهديد وسائل الإعلام والصحافيين.

وأعلن الصحافي علاء الريماوي، المدير العام للشركة صباح الأربعاء الإضراب عن الطعام والماء احتجاجا على إغلاق السلطة الفلسطينية مكتب الوكالة، واستدعائه للتحقيق في النيابة العامة كونه مديرها. وقال الريماوي قبل توجهه إلى النبابة

العامــة بــرام اللــه "كما يبدو هنــاك قرار بالاعتقال، وإذا ما حدث فنحن مستعدون وذاهبون مضربون عن الطعام والماء". وأشسار الريماوي إلى أنهم مستمرون

نهم، وأن "السلطة تقوم في ما تقوم به لتهجيرنا من البلد، وتابع "خلَّيكم مضيعيين البلاد والعباد، وما نملكه أن نقول للصح صح وللخطأ خطأ". وشدد الريماوي المعروف بانتقاداته

للسلطة الفلسطينية ونشاطه على مواقع التواصل الاجتماعي، علىٰ أن مكتب وكالة 'جي ميديا" حاصل علي كافة التراخيص اللازُّمـة للعمل في الأراضي الفلسطينية، مستهجنا ما اعتبره "كذب وزارة الإعلام التي بحوزتها ترخيص المكتب".

وكانت وزارة الإعلام التابعة للسلطة الفلسطينية أصدرت بيانا بعد وقت قليل من إغلاق الوكالة ليل الثلاثاء، بشان تنظيم الوضع القانوني لوسائل الإعلام

وجاء في البيان "تعقيبا على ما أورده صاحب مكتب جي ميديا علاء الريماوي، فإن وزارة الإعلام تؤكد على أن إغلاق المكتب المذكور يأتى علىٰ خلفية عدم حصوله على الترخيص اللازم حسب القانون، وليس للأمر أي علاقة بادعاء الحريات الإعلامية، وأن ما جاء على لسانه افتراء وغير صحيح، علما أن هناك بعض المكاتب ووسائل إعلام مماثلة غير مرخصة صدر بحقها نفس الإجراء".

وأضافت "في المقابل، فإن لدينا عددا كبيرا من المؤسسات الإعلامية المرخصة والتى تحرص على تطبيق القانون وتعمل ضمن فضاء الحرية المكفول حسب النظام

ولم ينته تبادل الاتهامات بين الريماوي ووزارة الإعلام عند هذا الحد، إذا قال الريماوي أن "ما تمارسه وزارة الإعلام عبارة عن ممارسة للدجل والكذب، وهو ليس سلوك حكومات، بل سلوك عصابات،

لجهات التحري والضَّبط المختصنة - إذا ما رصدت قيام مواقع إلكترونية مستضافة داخـل الدولـة أو خارجها، بوضع أي عبارات أو أرقام، أو صور أو أفلام أو أي

الأمـن القومي أو السـلم الأهلي أو النظام وإذا مشكلتكم مع علاء الريماوي طخوه العام أو الآداب العامة، أن تعرضٌ محضرًا (اقتلوه) وارتاحوا منه". ونوه أن وزارة الإعلام في حكومة رام بذلك على النائب العام أو أحد مساعديه، وتطلب الإذن بحجب الموقع أو المواقع الله رفعت قضية بحقه بعد القضية التي رفعتها وزارة الأوقاف واعتقل على إثرها الإلكترونية، أو حجب بعض روابطها من مطلع الشهر الجاري، وتتعلق باعتلائه ونصت الفقرة الثانية من ذات المادة منبر أحد المساجد دون إذن، خلال جنازة

الناشط الفلسطيني المعارض نزار بنات. علىٰ أن يقدم النائب العام أو أحد مساعديه طلب الإذن لمحكمة الصلح خلال أربع وأكد أن وكالله "جي ميديا" جاءت وعشرين ساعة، مشفوعًا بمذكرة تتضمن لنقل الوجع في القدس وغرة والضفة رأيه، وتصدر المحكمة قرارها في الطلب، الغربية حيث عكف مجموعة من الإعلاميين في ذات يوم عرضه عليها إما بالقبول أو علىٰ تأسيسها في ظل إغلاق العديد من المؤسسات وحجب وسائل إعلامية أخرى.

منتدى الإعلاميين

على الصحافيين

والمعدات من داّخل المقر.

الإعلام وملاحقة المعارضين.

الفلسطينيين: ما حدث

يعتبر استمرارا لنهج قمع

حرية الإعلام والتضييق

ورفضت أجهزة السلطة السماح لموظفّى "جي ميديا" بأخذ الكاميرات

واعتبر صحافيون وناشطون أن

إغلاق الوكالة استنادا لقانون الجرائم

الإلكترونية الذي واجه رفضا واسعا منذ

إصداره عام 2018، هو دليل على صحة

الانتقادات الموجهة له، واستخدامه من قبل

السلطات لاستهداف الصحافيين ووسائل

وتضمن قانون الجرائم الإلكترونية،

حسب الانتقادات، عددا كبيرا من

الانتهاكات الحقوقية البارزة، أبرزها اللغة

الفضفاضة والنصوص الغامضة، حيث

وردت مصطلحات مثل "الآداب العامة"،

سلامة الدولة"، "النعرات العنصرية"،

"الأمن القومي"، "السلم الأهلي"، "النظام

العام"، "سلامّة المجتمع وأمنه"، "الإضرار

بالوحدة الوطنية"، في بنود القانون

البالغة 61 بندًا، دون أي توضيح أو تحديد

لما تعنيه، ولا الحالات التي تنطبق عليها

ويؤكد حقوقيون أن الأصل القانوني،

يجب على النصوص الجنائية أن تكون

واضحة وضوحا تاما، بحيث لا يبقى

على الأجهزة الأمنية والقضائية إلا

التحقق من وقوع الجناية. أما في هذه

الحالة، فستتحول هذه الأجهزة القضائية

والتنفيذية إلئ أجهزة تأويل وتفسير،

ما يترك هامشا كبيرًا للعاملين في هذه

الأجهزة للانتقاء بناء على المصالح

السياسية والشخصية، كما يفتح مجال

وقالت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، إن هذه المادة تشكل انتهاكًا للحق في حرية السرأي والتعبيس والحسق فسى الحصول علئ المعلومات وتتناقض مع المعايير الدولية، التي تعتبر استخدام الإنترنت حقًا أساســيًا من حقوق الإنسان، ومدخلًا

استهداف الصحافة يتم بطرق عديدة

النزوات الشخصية والأهواء والظلم. ومنح هذا القانون في المادة (40) صلاحية

مواد دعائية، أو غيرها، من شانها تهديد

وأثار القانون الكثير من الانتقادات المحلية والدولية، وطالبت العديد من المنظمات المحلية والدولية بالتوقف الفوري عن تطبيق قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني، وإعادة نقاشه مع الجهات ذات العلاقة، وعلىٰ رأسها المنظمات الحقوقية، ومؤسسات المجتمع المدني، للتوصل إلىٰ قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات يتوافق مع القانون الأساسى المعدل والمعايير الدولية لحقوق

وعبر منتدى الإعلاميين الفلسطينيين، عن أسفه واستهجانه الشديد لاقدام الأجهزة الأمنية على إغلاق مكتب وكالة "جي ميديا" في الضفة الغربية، واستدعاء الصحافي علاء الريماوي للتحقيق.

وقال المنتدى إن ماحدث يعتبر استمرارا لنهج قمع حرية الإعلام والتضييق على الصحافيين.

بدوره، شدد المحامي ظافر صعايدة على أن حرية العمل الصحافي تنطلق من القانون الأساسي الفلسطيني الذي يحدد إجراءات قانونية للتعامل مع المؤسسات الصحافية من خلال إشعارها قبل الإغلاق. وأوضح صعايدة أن إغلاق "حي

ميديا" امتداد لحالة كتم وقمع حرية الكلمة والعمل الصحافي.

وتابع أن "مــــا يجري في إطار تضييق الخناق ومنع الصحافيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بمنعهم من القيام بعملهم كما تنص عليه القوانين".

ودعا إلى ضرورة تحرك المؤسسات الحقوقية لحماية العمل الصحافي والمدافعين عن حقوق الإنسان للقيام بعملهم بشكل طبيعي.

모 باريس – تقدم المغرب بشكاوى قضائية في فرنسا بتهمة التشهير ضد وسائل الإعلام التي نشرت اتهامات دون إثبات أو دليل علىٰ اســتخدام برنامج "بيغاسوس" الإسرائيلي للتجسس.

وأعلن محامي المغرب أوليفييه باراتيلي رفع "أربع دعاوى قضائية خاصة بتهمة التشهير"، وفق إجراء يسمح بإحالة مرتكب جرم على وجه السرعة إلى

وأوضح المحامي أن اثنتين من الدعاوى رفعتا ضدّ صحيفة "لوموند"، وهى من ضمن المجموعة المؤلفة من سبع عشرة وسيلة إعلام دولية تناولت القضية، ومديرها جيروم فينوليو، ودعوى ثالثة بحق موقع "ميديابارت" الإخباري والاستقصائي ورئيسه إدوي بلينيل، والرابعة بحق إذاعة "راديو فرانس".

ومن المقرر عقد جلسة إجرائية أولى في الخامس عشس من أكتوبر أمام الغرفة المتخصصة في قانون الصحافة، لكن في حال رفعت دعوى فإن ذلك لن يحصل قبل

وأدان المغرب ما وصفه ب"الحملة الإعلامية المتواصلة المضللة المكثفة والمريبة، التي تروّج لمزاعم باختراق أجهزة هواتف عدد من الشخصيات العامة الوطنية والأجنبية باستخدام برنامج

وذكرت الحكومة في بيان أن المملكة المغربية "ترفض جملة وتفصيلا هذه الادعاءات الزائفة، التي لا أسساس لها من الصحة، وتتحدى مروجيها، بما في ذلك منظمة العفو الدولية، وكذلك من يدعمهم والخاضعين لحمايتهم، أن يقدموا أدنى دُليل مادي وملموس يدعم روايتهم".

وأضافت "المغرب أضحى مجددا عرضـة لهـذا النوع مـن الهجمـات التى تفضح إرادة بعض الدوائس الإعلامية والمنظمات غير الحكومية لجعله تحت إمرتها ووصايتها"، مشيرة إلى أن "ما يثير حنقهم أن هذا ليس ممكنا"

وأكدت الحكومـة أن "المملكـة، التي حققت إنجازات كبيرة في العديد من المصالات خلال السنوات الأخيرة، ستواصل المضبى قدما في الطريق الذي رسمته لتعزيز نهضتها الاقتصادية وتنميتها الاجتماعية".

ومن المتوقع أن تصطدم هذه الشكاوى بحكم صدر مؤخرا عن محكمة التمييز بعد رد عدة شكاوى قدمها المغرب، إذ اعتبرت المحكمة في 2019 أنه لا يمكن لدولة مباشرة ملاحقات بتهمة التشهير العلني لكونها لىست "جهــة خاصــة" بحســت تعريف

القانون المتعلق بحرية الصحافة. لكن باراتيلي ينوي محاربة هذه السابقة القضائية غير المواتية، مؤكدا أنه "يمكن تماما قبول شكاوى" الدولة المغربية إذا كانت تتصرف "نيابة عن إداراتها وأجهزتها".

في المقابل أفادت صحيفة "لوموند" بأنها "تنتظر للتثبت من حقيقة هذه الملاحقات وفحواها".

المغرب يرد على الحملة الإعلامية ضده

بالتوجه إلى القضاء الفرنسي

من جهته قدم وزير الداخلية المغربي عبدالوافي لفتيت الأربعاء شكوى في باريس ضد موقع ميديابارت ومديره بتهمة "التشهير والأفتراء"، وفق ما أعلنه محاميه رودولف بوسولو في بيان.

المغرب رفع أربع دعاوى قضائية خاصة بتهمة التشهير وفق إجراء يسمح بإحالة مرتكب جرم على وجه السرعة إلى القضاء

وجاء في البيان أن الوزير يعتزم نقض "المزاعم المغرضة والافتراءات التي تنقلها منذ أيام وسائل الإعلام هـذه التي توجه اتهامات خطيرة إلى مؤسسات يمثلها دون تقديم أي أدلة ملموسة". وندد الوزير ب"حملة إعلامية".

وتأتى شكوى الوزير ردا على شكاوى ضد مجهول قدمها موقع ميديابارت في التاسع عشر من يوليو بعدما تم التجسس على أثنين من صحافييه عبر برنامج

وسبق أن رفع المغرب في الثاني والعشسرين من يوليو دعوى قضائية أمام محكمة الجنايات في باريس ضد منظمتي العفو الدولية و"فوربيدن ستوريز" بتهمة التشبهير، بعدما حصلتا علىٰ قائمة أرقام الهواتـف التـي اسـتهدفها مسـتخدمو برنامے "بیغاسوس" الذي طورته مجموعة "أن أس أو" الإسرائيلية.

وذكر البيان الحكومي أن "المغرب القوي بحقوقه، والمقتنع بوجاهة موقفه، اختار أن يسلك المسعىٰ القانوني والقضائي في المغرب وعلى الصعيد الدولى، للوقون في وجه أي طرف

يسعى لاستغلال هذه الادعاءات الزائفة". يشار إلى أن الجزائر أيضا رفعت الجمعة الماضية دعوى تشهير أمام القضاء الفرنسىي ضد منظمة "مراسلون سلا حدود" غيّر الحكومية التي اتهمت الجزائر باستخدام برنامج "بيغاسوس" لأغراض

التجسس قبل أن تصحح ذلك. . وقالت السـفارة الجزائرية في فرنسـا إن الدعوى تستهدف تصريحات نشرتها المنظمة في التاسع عشس مسن يوليو على

وأكدت "مراسلون بلا حدود" في هذه التصريحات أن "الجزائس من بين الدول التي تمتلك برنامج بيغاسوس" وأنها "تستخدمه للتجسس على أطراف أخرى". ثم تراجعت المنظمة ونشرت تصحيحًا الحمعة قالت فيه "قمنا في السابق بإدراج

الحزائر في قائمة الدول المتعاملة مع شركة 'أن أس أو أ. تم تصحيح هذا الخطأ الذي وقالت السفارة في دعواها "بالإضافة إلىٰ طبيعتها التشهيرية وكونها كاذبة، فإن هذه الادعاءات غير المقبولة هي جزء من

التلاعب الذي تلجأ إليه مراسلون بلا حدود

المعروفة بأنها تتقصد الجزائر"، مؤكدة أن الجزائر "تنفي رسميا هذه الاتهامات". وخلصت إلى أن الجزائر "لا تملك هـذا البرنامج على الإطلاق ولـم تضطر مطلقًا إلى استخدامه أو التعامل معه أو التعاون بأي شكل من الأشكال مع الأطراف التي تمتلك هذه التكنولوجيا لأغراض

ورأى الأمين العام لمنظمة "مراسلون بلا حدود" كريستوف ديلوار أن "الجزائر تسلط الضوء على خطأ صغير ومؤسف لتقديم نفسها على أنها ضحية مؤامرة، وهو أمر غير منطقى"

وأضاف "إنه رد فعل مبالغ فيه من جانب نظام معتاد على المبالغة... لم تكن هناك في الحقيقة نية خبيثة وبالتأكيد ليس هنّاك تلاعب إزاء الجزائر، وليس



الاتهامات تحتاج إلى دليل

الأنظمة الاستبدادية تستخدم أساليب «لاعنفية» لخنق الإعلام

🗩 باريس – أكدت منظمة "مراسلون بلا بأنه "عميل أجنبي". حدود" أن الأنظمة الاستبدادية تلجأ إلى أساليب "لاعنفية" ضد حرية الصحافة قد لا تُسبب غضباً دولياً، مثل تجميد الممتلكات والأصول المالية أو إلغاء التراخيص أو منع الحصول على الأحبار والمواد اللازمة للطباعة، مما يؤدي إلى إقفال عدد من الصحف. معلومات بديلة.

> شخص ما، لا يعير انتباها وثيقاً للأمور، أن الصحيفة كانت ضحية لسوء الإدارة أو تدنى اهتمــام الناس، لكــنّ الصُّحفّ غالباً ما تُساق إلىٰ الموت عمداً، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة في ما يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات".

والصين ودول أخرى إغلاق ما لا يقل عن اثنتين وعشرين صحيفة منذ العام 2017، فى حين قامت موسكو بإغلاق موقع "فى تايمز" الروسي المستقل في 12 يونيو،

وقالت المنظمة في تقرير "قد يَفترض

وغالبا ما تشمل الأساليب المتبعة المضابقة القضائية أو الخنق الاقتصادي"، حيث يتبع الإغلاق القسري نمط الأنظمة الاستبدادية المتمثل في استخدام الضغط الاقتصادي أو غيره من الضغوط، لإغلاق المنافذ الإخبارية والوسائل الإعلامية الناقدة.

وفرضت الأنظمة في روسيا وميانمار

أما في ما يخص الوصول إلى المعلومة، ففي إيران مثلا لا تتردد السلطات في تعطيل خدمة الإنترنت بالكامل لفترات طويلة، وذلك في محاولة لحرمان المواطنين من الوصول إلى بدوره حجب الجهاز الفدرالي

الروسي لمراقبة الاتصالات "روسكومنادزور" الاثنين تسعة وأربعين موقعاً على صلة بمعارض الكرمان البارز المسجون أليكسي نافالني، في وقت تكثف السلطات ضغوطها على المعارضية مع اقتراب موعيد الانتخابات التشريعية المقررة في سبتمبر.

وأفاد الجهاز الفدرالي عن تقييد الوصول إلى مواقع منظمة مكافحة الفساد، والمكاتب الإقليمية التابعة لنافالني بناء على طلب من النيابة العامة، قَائلًا في بيان إنّ المواقع المذكورة "تُستخدم من أجل البروباغندا ومواصلة الأعمال المتطرفة المحظورة".

وفي أماكن أخرى يتم التلويح بالأخلاقيات أيضا عندما تغطى الصحافة موضوعات حساسة مثل الدين والقومية والشوون الإثنية. وبذريعة احترام حقوق الأقليات ضد خطاب

عادة ما تسعى الحكومات لفرض الرقابة على الموضوعات المهمة للمصلحة العامة والتي ينبغي إطلاع الجمهور عليها.

الإغلاق القسرى نمط الأنظمة الاستبدادية المتمثل في استخدام الضغط الاقتصادي لإغلاق المنافذ الإخبارية الناقدة

وتسعى السلطات من خلال إثارتها للمعانى السامية للوطنية والشرف والسمعة واحترام السلطة لردع التحقيقات ومنع الكشيف عن الإساءات التي ترتكبها السلطة أو الكشف عن الثروات التي يتم الحصول عليها بطرق

وتقوم السلطات في بعض الدول مثل تركيا والجزائر باستخدام الإعلانات الحكومية كأداة للضغط على وسائل الإعلام، حيث تقوم بحرمان المنابر المنتقدة من حصتها الإعلانية وإدخالها في أزمات مالية خانقة تتسبب في